

ألبرتا تتولى مسؤولية مستقبلها

30 أكتوبر/تشرين الأول استفسارات وسائل الإعلام

تظل التدابير الرامية إلى الاحتفاظ بالمزيد من الأموال في جيوب سكان ألبرتا، وتحسين نتائج خدمات المرضى ودعم المزيد من الطلاب، من أولويات حكومة ألبرتا، كما هو موضح في خطاب العرش.

ويصف الخطاب، الذي تمت قراءته في المجلس يوم 30 أكتوبر/تشرين الأول لافتتاح الجلسة الأولى للهيئة التشريعية الحادية والثلاثين، تخفيضاً ضريبياً على أول 60 ألف دولار من دخل الفرد، وقانوناً ضد زيادة الضرائب دون موافقة الناخبين، وخطوات للحد من تكاليف التأمين والكهرباء والوقود، وزيادة عدد العاملين في مجال الرعاية الصحية والتعليم، وتوفير المزيد من خيارات السكن بأسعار معقولة.

صرحت السيدة دانييل سميث، رئيسة وزراء ألبرتا

"أنا متحمس لهذه الجلسة التشريعية المقبلة والسنوات الأربع المقبلة. في الربيع، منحنا سكان ألبرتا تفويضاً لمعالجة القضايا الأكثر أهمية بالنسبة لهم. نحن ملتزمون بالوفاء بوعدنا وهذا العمل يبدأ بشكل جدي اليوم."

صرحت السيدة نائب الحاكم العام في ألبرتا سلمى لاخاني

"تجد مقاطعتنا نفسها عند منعطف حرج في تاريخها، والخيارات التي سيتم اتخاذها في الأشهر والسنوات المقبلة سيكون لها تأثيرات على الأجيال القادمة."

وحدد خطاب العرش جدول أعمال الحكومة المنتخبة في يونيو/حزيران، بما في ذلك التأكيد على أن مشروع القانون رقم 1 سيكون قانوناً يحظر زيادة الضرائب دون إجراء استفتاء أولاً. ومن أبرز النقاط التي سلط الخطاب عليها الضوء:

حقوق المقاطعات

ستواصل ألبرتا محاربة التدخلات الفيدرالية في حق المقاطعة في تطوير مواردها من النفط والغاز لتحقيق المنفعة الاقتصادية للمقاطعة والأمة. إذا لزم الأمر، ستستخدم المقاطعة الاقتراحات بموجب قانون السيادة ضمن قانون كندا المتحدة لمنع الإجراءات غير الدستورية والتي تضر ألبرتا.

ضغوط النمو

وتوقعت الحكومة أن يصل عدد سكان ألبرتا إلى خمسة ملايين نسمة بحلول عام 2026، وقد وعدت ببناء الطرق والمدارس والمرافق الأخرى اللازمة لدعم عدد أكبر من السكان.

القدرة على تحمل التكاليف

ستواصل حكومة ألبرتا عملها لمعالجة تحديات القدرة على تحمل التكاليف في المقاطعة من خلال تقليل العبء الضريبي على سكان ألبرتا والتركيز على الجهود المبذولة لتقليل التكاليف التي يتحملها سكان ألبرتا فيما يتعلق بالإسكان والوقود والكهرباء والتأمين.

السلامة العامة

ستواصل حكومة ألبرتا عملها للمساعدة في الحفاظ على سلامة سكان ألبرتا في الشوارع وفي المجتمعات المحلية. ويشمل ذلك دعم توظيف المزيد من ضباط الشرطة وإدخال إصلاحات على نظام العدالة. بالإضافة إلى ذلك، ستواصل حكومة ألبرتا عملها لمساعدة أولئك الذين يعانون من مرض الإدمان ومشكلات الصحة العقلية غير المعالجة، بما في ذلك إنشاء مجتمعات التعافي وتقديم برنامج تدخل رحيم لأولئك غير القادرين على اتخاذ قرارات منقذة للحياة والذين يشكلون خطراً على حياتهم. أنفسهم أو غيرهم.

الرعاية الصحية

ستقدم حكومة ألبرتا خطة لتحقيق اللامركزية في عملية صنع القرار في نظام الرعاية الصحية لضمان توفر الخدمات لسكان ألبرتا أينما ومتى يحتاجون إليها وتحسين نتائج خدمات المرضى.

التعليم

إن تعزيز نظام التعليم في ألبرتا سيساعد المقاطعة على الاستعداد لمزيد من النمو السكاني وسيتم تحقيق ذلك من خلال زيادة عدد الفصول الدراسية والموظفين والخيارات التعليمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المزيد من دعم الصحة العقلية وتعزيز التعليم المهني سيساعد الطلاب على النجاح والاستعداد بشكل أفضل للمستقبل.

التنوع الاقتصادي

سيظل نمو اقتصاد المقاطعة يمثل أولوية بالنسبة لحكومة ألبرتا. وبالإضافة إلى مواصلة تنمية قطاعي الطاقة والزراعة في المقاطعة، ستواصل الحكومة جهودها لجذب الاستثمار ودعم الصناعات الجديدة والناشئة، بما في ذلك الهيدروجين والمعادن الأرضية النادرة والتكنولوجيا والغابات والسياحة والثقافة. ومن خلال الاستثمار في الشراكة مع مجتمعات السكان الأصليين وإزالة العوائق التي تحول دون عمل سكان ألبرتا الجدد، ستضمن حكومة ألبرتا إمكانية مشاركة الجميع في نجاح المقاطعة.

معلومات ذات صلة

- أبرز النقاط التي يسلط عليها خطاب العرش الضوء

- خطاب العرش 2023

الوسائط المتعددة

- مشاهدة خطاب العرش

استفسارات وسائل الإعلام

سام بلاكيت

780-427-2251

سكرتير صحفي